

خارج الفقہ

٩

٧-١٠-١٩٠ احكام أهل الذمّة

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ١ لا يجوز إحداث أهل الكتاب و من فى حكمهم المعابد فى بلاد الإسلام كالبيع و الكنائس و الصوامع و بيوت النيران و غيرها، و لو أحدثوها وجبت إزالتها على والى المسلمين.*
- *إلا إذا كان هناك تزامم بين الازالة و واجب آخر كحفظ النظام.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ٢ لا فرق فى ما ذكر من عدم جواز الاحداث و وجوب الإزالة بين ما كان البلد مما أحدثه المسلمون كالبصرة و الكوفة و بغداد و طهران، و جملة من بلاد إيران مما مصرها المسلمون أو فتحها المسلمون عنوة ككثير من بلاد إيران و تركيا و العراق و غيرها أو صلحا على أن تكون الأرض للمسلمين، ففي جميع ذلك يجب إزالة ما أحدثوه، و يحرم إبقاؤها كما يحرم الاحداث، و على الولاية - و لو كانوا جائرين - منعهم عن الاحداث، و إزالة ما أحدثوه، سيما مع ما ترى من المفساد العظيمة الدينية و السياسية و الخطر العظيم على شبان المسلمين و بلادهم.

القول فى أحكام الأبنية

• مسألة ٣ لو فتحت أرض صلحا على أن تكون الأرض لواحد من أهل الذمة و لم يشترط عليهم عدم إحداث المعابد جاز لهم إحداثها فيها، و لو انهدمت جاز لهم تعمیرها و تجديدها، و المعابد التى كانت لهم قبل الفتح و لم يهدمها المسلمون جاز إقرارهم عليها على تأمل و إشكال.*

• * بل بلا إشكال ما لو لم يكن فيه مفسدة للمسلمين و إلا لا يجوز بلا تأمل و إشكال.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ٤ كل بناء يستجده و يحدثه الذمى لا يجوز أن يعلوا به على المسلمين من مجاوريه*، و هل يجوز مساواته؟ فيه تأمل و إن لا يبعد، و لو ابتاع من مسلم ما هو مرتفع على ارتفاعه و علوه جاز و لم يؤمر بهدمه، و لو انهدم المرتفع من أصله أو خصوص ما علا به لم يجز بناؤه كالأول**، فلم يعل به على المسلم، فيقتصر على ما دونه على الأحوط، و إن لا يبعد جواز المساواة.
- *هذا مبنى على الإحتياط و إلا فلا منع عنه إذا منع عنه الحاكم الاسلامى لمصلحة.
- **قد مر ما فيه.

القول فی أحكام الأبنیة

- مسألة ٥ لو انشعب شیء من المبتاع من المسلم أو مال و لم ینهدم جاز رمّه و إصلاحه.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ٦ لو بنى مسلم ما هو أخفض من مسكن ذمى لم يؤمر الذمى بهدمه و جعله مساويا، و كذا لو اشترى من ذمى ما هو أخفض منه.

القول في أحكام الأبنية

- مسألة ٧ لو كانت دار المسلم في أرض منخفضة هل يجوز للذمي أن يبني في أرض مرتفعة إذا كان جداره مساويا لجدار المسلم أو أدون؟ وجهان، لا يبعد عدم الجواز*، و لو انعكس ففيه أيضا وجهان، و لا يبعد جواز كون جدار الذمي أطول إذا لم يعمل على جدار المسلم بملاحظة كونه في محل منخفض.

- * بل الأقوى جوازه إلا إذا منع عنه الحاكم الإسلامي.

القول في أحكام الأبنية

- مسألة ٨ الظاهر أن عدم جواز العلو من أحكام الإسلام*، فلا دخل لرضا الجار و عدمه فيه، كما أنه ليس من أحكام عقد الذمة، بل من أحكام الذمي و المسلم، فلا يكون المدار اشتراطه و عدمه.
- * بل من الأحكام الولائية.

القول فى أحكام المساجد

- مسألة ٩ لا يجوز دخول الكفار المسجد الحرام بلا إشكال سواء كانوا من أهل الذمة أم لا، و لا سائر المساجد إذا كان فى دخولهم هتك، بل مطلقا على الأحوط لو لم يكن الأقوى، و ليس للمسلمين إذنهم فيه، و لو أذنوا لم يصح.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ١٠ لا يجوز مكثهم فى المساجد و لا اجتيازهم و لا دخولهم لجلب طعام أو شىء آخر، و هل يجوز دخولهم فى الحرم مكثاً أو اجتيازاً أو امتيازاً (امتيازاً ظ)؟ قالوا: لا يجوز. لأن المراد من المسجد الحرام فى الآية الكريمة هو الحرم، و فيه أيضاً رواية، و الأحوط ذلك، و احتمال بعضهم إلحاق حرم الأئمة عليهم السلام و الصحن الشريف بالمساجد، و هو كذلك مع الهتك، و الأحوط عدم الدخول مطلقاً.

القول فى أحكام الأبنية

- مسألة ١١ لا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور، و ادعى شيخ الطائفة الإجماع عليه، و به وردت الرواية من الفريقين، و لا بأس بالعمل بها، و الحجاز هو ما يسمى الآن به، و لا يختص بمكة و المدينة، و الأقوى جواز الاجتياز و الامتياز (الامتياز ظ) منه.

القول في أحكام المساجد

- مسألة ٢٤ [حرمة دخول الكفار في المساجد] لا يجوز دخول الكفار المساجد، لا بإذن و لا بغير إذن، أي مسجد كان. و به قال مالك «٣». و قال الشافعي: يجوز دخول الكفار سائر المساجد بالاذن، إلا المسجد الحرام، و الحرم، و مساجد الحرم، فإنه لا يجوز دخولهم شيئاً منها بحال «٤» و قال أبو حنيفة: يجوز دخول سائر المساجد الحرم و غيره «٥». دليلنا: قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» «٦» فحكم عليهم بالنجاسة، فإذا ثبتت نجاستهم، فلا يجوز دخولهم شيئاً من المساجد، لأن النجاسات لا يجوز إدخالها المساجد بلا خلاف.

القول فى أحكام المساجد

- مسألة ٢٦٠: لا يجوز للمشركين دخول المسجد الحرام، و لا شىء من المساجد، لا بإذن و لا بغير اذن، و به قال مالك «٤».
- و قال الشافعى: لا يجوز لهم أن يدخلوا المسجد الحرام بحال، لا بإذن الامام و لا بغير اذنه، و ما عداه من المساجد لا بأس ان يدخلوها بالاذن «٥».
- (٤) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٨٨، و المجموع ١٩: ٤٣٧ و فيهما إلا حاجة
- (٥) مختصر المزنى: ١٩، و المجموع ٢: ١٧٤ و ١٩: ٤٣٣ - ٤٣٤، و أحكام القرآن للجصاص ٣: ٨٨، و أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٩٠١..

القول فى أحكام المساجد

- و قال أبو حنيفة: يدخل الحرم و المسجد الحرام و كل المساجد بإذن «٦».
- دليلنا: قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا» «٧». فحكم عليهم بالنجاسة. و إذا ثبت نجاستهم فلا يجوز أن يدخلوا شيئاً من المساجد، لأنه لا خلاف فى أن المساجد يجب أن تجنب النجاسات.
- (٦) أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٩٠٢.
- (٧) التوبة: ٢٨

القول فى أحكام المساجد

• و أما المساجد فلا يجوز أن يدخلوا المسجد الحرام إجماعاً و لا غيره من المساجد عندنا و لو أذن لهم لم يصح الإذن لا استيطاناً و لا اجتيازاً و لا امتياراً. و لا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور و قيل المراد به مكة و المدينة و فى الاجتياز به و الامتياز منه تردد و من أجازة حده بثلاثة أيام و لا جزيرة العرب و قيل المراد بها مكة و المدينة و اليمن و مخاليفها و قيل هى من عدن إلى ريف عبادان طولاً و من تهامة و ما والاها إلى أطراف الشام عرضاً

• مَخَالِيفُهَا، أَى قُرَاهَا (تاج العروس من جواهر القاموس، ج ٨، ص: ٤٣)

القول فى أحكام المساجد

- مسألة ٩٩: لا يجوز لأحد من المشركين دخول المساجد مطلقاً سواء أذن له المسلم أو لا، و لا يجوز للمسلم الإذن فيه - و به قال مالك «٨»

- (٨) تفسير القرطبي ٨: ١٠٤ - ١٠٥، أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٩١٣، تفسير الآلوسى ١٠: ٧٧، التفسير الكبير ١٦: ٢٦، عمدة القارئ ٤: ٢٣٧، المحلى ٤: ٢٤٣.

القول في أحكام المساجد

- لقوله تعالى فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا «٩». و غيره من المساجد مشارك له في كونه مسجداً، و لقوله عليه السلام: (جنبوا مساجدكم النجاسة) و قال تعالى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ «١»

- (٩) التوبة: ٢٨

- (١) التوبة: ٢٨..

القول فى أحكام المساجد

- و قال الشافعى: لا يجوز له دخول المسجد الحرام بكلّ حال، و يجوز له دخول غيره بإذن المسلمين «٢» لأنّ النبىّ عليه السلام أنزل المشركين فى المسجد «٣»، و ربط ثمامة بن أثال الحنفى فى سارية المسجد و هو كافر «٤».
- (٢) المجموع ٢: ١٧٤، عمدة القارئ ٤: ٢٣٧، أحكام القرآن لابن العربى ٢: ٩١٣ و ٩١٤، تفسير القرطبى ٨: ١٠٥، التفسير الكبير ١٦: ٢٦، تفسير الآلوسى ١٠: ٧٧.
- (٣) سنن البيهقى ٢: ٤٤٤ و ٤٤٥.
- (٤) صحيح البخارى ١: ١٢٥ و ١٢٧، سنن النسائى ٢: ٤٦، مسند أحمد ٢: ٤٥٢، سنن البيهقى ٢: ٤٤٤.

القول في أحكام المساجد

- و نمنع ذلك بعد التحريم.
- و قال أحمد: لا يجوز له دخول الحرمين، و في سائر المساجد روايتان: المنع، و الجواز بالإذن «٥».
- (٥) المغنى ١٠: ٦٠٥ - ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨، الشرح الكبير ١٠: ٦١١ و ٦١٤.

القول فى أحكام المساجد

- و قال أبو حنيفة: يجوز له دخول سائر المساجد، و المسجد الحرام أيضا «٦» لقوله عليه السلام يوم الفتح: (من دخل المسجد فهو آمن) «٧» و هو خطاب للمشركين، و أنه مسجد كسائر المساجد.
- و الآية ناسخة لقول أبى حنيفة.

- (٦) المغنى ١٠: ٦٠٥ و ٦٠٦، الشرح الكبير ١٠: ٦١١، أحكام القرآن لابن العربى ٩١٤: ٢، تفسير القرطبى ٨: ١٠٥، التفسير الكبير ١٦: ٢٦.
- (٧) سنن أبى داود ٣: ١٦٢ - ٣٠٢٢.

القول في أحكام المساجد

- و أما المساجد فلا يجوز أن يدخلوا المسجد الحرام إجماعاً من المسلمين محصلاً و محكياً مستفيضاً، مضافاً إلى قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» «١» من غير فرق بين اللبث و عدمه، و لا بين تعدى النجاسة و عدمها.
- (١) سورة التوبة - الآية ٢٨.

القول فى أحكام المساجد

- و لا غيره من المساجد عندنا كما عن التحرير و كنز العرفان مرادا منه. معشر الإمامية كما صرح بإجماعهم عليه فى المسالك، بل فى المنتهى نسبته إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، و هو الحجة،
- مضافا إلى ما يستفاد من التفريع فى الآية المفيد للاشتراك بينه و بين غيره من المساجد أيضا، خصوصا مسجد النبى صلى الله عليه و آله و غيره من المساجد، ضرورة اعتبار التعظيم فيها أجمع،

القول فى أحكام المساجد

- بل لو قلنا بجواز كون النجاسة غير المتعدية فيها لم يجز هنا إما للإهانة فى دخولهم أو لغير ذلك، بل ربما كانوا أسوأ من الكلب و الخنزير و العذرة اليابسة و نحوها لو قلنا بجواز كونها فيها دونهم و إن كان الأقوى المنع من كل ما اقتضى الإهانة أو التلويث كما حققناه فى محله،

القول فى أحكام المساجد

- بل لو أذن المسلمون لهم فى ذلك لم يصح الإذن لعموم أدلة المنع، خلافا للجمهور الذين رووا فى طرقهم ما يقتضى المفروغية من عدم دخولهم،
- قالوا: «دخل أبو موسى الأشعري على عمر و معه كتاب قد كتب فيه حساب عمله، فقال له عمر ادع الذى كتبه ليقرأه فقال: إنه لا يدخل المسجد، قال: و لم لا يدخل المسجد؟ قال لأنه نصراني، فسكت».
- و ما رووه عن النبي صلى الله عليه و آله من إدخال بعض الكفار المسجد و لبثهم فيه غير ثابت أو أنه كان قبل نزول الآية.

القول فی أحكام المساجد

- و علی کل حال فلا یجوز لهم الدخول لا استیطانا و مکثا و لا اجتيازاً و لا امتیاراً للطعام بمعنی جلبه أو مطلق البیع و الشراء

القول فی أحكام المساجد

- ضرورة اقتضاء النهی عن قرب المسجد الحرام الذی قد عرفت اشتراكه مع غیره فی هذا الحكم ذلك،

القول فی أحكام المساجد

- و حينئذ فما دل «١» على جواز اجتياز الجنب في غير المسجدين خاص بالمسلمين دون غيرهم،

- (١) الوسائل - الباب ١٥ من أبواب الجنابة.

القول فی أحكام المساجد

- بل عن الشيخ عدم جواز دخولهم الحرم لا اجتيازاً و لا استيطاناً، و اختاره الفاضل و غيره بل لا أجد خلافاً فيه بينهم معللاً له بأنه المراد من المسجد الحرام فی الآية بقريظة قوله «وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً» إلى آخره (سورة التوبة - الآية ٢٨)

القول في أحكام المساجد

- و قوله تعالى «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» (سورة الإسراء- الآية ١) مع أنه أسرى به من بيت أم هانئ، بل لعل قول الأصحاب بعدم جواز الامتياز مشعر بإرادة ذلك، ضرورة عدم الامتياز في نفس المسجد،

القول في أحكام المساجد

- مضافا إلى ما دل «٤» على تعظيم الحرم على وجه ينبغي تنزيهه عنهم،
- و إلى ما في الدعائم «٥» عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: «لا يدخل أهل الذمة الحرم و لا دار الهجرة، و يخرجون منها»
- (٤) الوسائل - الباب ١٣ من أبواب مقدمات الطواف من كتاب الحج.
- (٥) المستدرک - الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

القول فی أحكام المساجد

• و حينئذ فإن قدم ميرة لأهل الحرم منع من الدخول إليه، فإن أراد أهل الحرم الشراء منه خرجوا إليه إلى الحل، و لو جاء رسولاً بعث إليه الإمام عليه السلام من يسمع رسالته، و لو أراد المشافهة خرج إليه الإمام عليه السلام من الحرم،

• مير: ميرة بمعنى طعام است «مار عياله: اتاهم بميرة» يعنى براى أنها طعام آورد. هذه بضاعتنا ردت إلينا و نمير أهلنا و نحفظ أخانا (قاموس قرآن؛ ج ٦، ص: ٣٢٤)

القول فی أحكام المساجد

- و لو دخله عالما بالحرمة عزراً، و جاهلاً أعذراً، فإن عاد عزراً، فإن مرض في الحرم نقله منه، و لو مات فيه لم يدفن فيه، بل عن الشيخ لو دفن نبش،
- و يحتمل إلحاق حرم الأئمة عليهم السلام بذلك فضلاً عن الحضرات المشرفة بل و الصحن، و لكن السيرة على دخولهم بلدانهم،

القول فى أحكام المساجد

- و لو صالحهم الإمام عليه السلام على دخول الحرم بعوض فعن الشيخ الجواز، قال: «و إن كان خليفة الإمام و وافقهم على عوض فاسد بطل المسمى و ثبت أجره المثل» و لكن لا يخفى عليك ما فى ذلك بناء على أن المنع للتعظيم و لعله لذا أبطل الشافعى الصلح على ذلك، إلا أنه قال: «و إن دخلوا الموضع الذى صالحهم عليه لم يرد العوض، لحصول المعوض لهم و لا أجره مثل» و هو كما ترى.

القول فى أحكام المساجد

- و لا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور بل فى المنتهى و محكى المبسوط و التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجة بعد السيرة القطعية التى يمكن استفادة الإجماع أيضا منها،

القول في أحكام المساجد

- مضافا إلى ما سمعته من خبر الدعائم و إلى خبر ابن الجراح «١» المروى من طرق العامة «أن آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه و آله أن قال: أخرجوا اليهود من الحجاز و أهل نجران من جزيرة العرب»

- (١) سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٠٨.

القول فى أحكام المساجد

- متمما بعدم القول بالفصل، بل و إلى ما رواه ابن عباس «٢» عنه صلى الله عليه و آله أيضا «أنه أوصى بثلاثة أشياء، قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، و أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم، و سكت عن الثالث، أو قال: أنسيته»
- (٢) سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٠٧.

القول فى أحكام المساجد

-
- و أنه قال: «لا يجتمع ذميان فى جزيرة العرب»
- و قال «٣» «لأخرجن اليهود و النصارى من جزيرة العرب»
- (٣) سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٠٧.

القول فى أحكام المساجد

- بناء على أن المراد من جزيرة العرب فى هذه الأخبار الحجاز خاصة كما فى المنتهى و عن المبسوط و التذكرة، بل فى الأول «و نعى بالحجاز مكة و المدينة و اليمامة و خيبر و ينبع و فدى و مخاليفها، و يسمى حجازا لأنه حجز بين نجد و تهامة - إلى أن قال - : و إنما قلنا إن المراد بجزيرة العرب الحجاز خاصة لأنه لو لا ذلك لوجب إخراج أهل الذمة من اليمن، و ليس بواجب، و لم يخرجهم عمر منها، و هى من جزيرة العرب، و إنما أوصى النبى صلى الله عليه و آله بإخراج أهل نجران من الجزيرة لأنه صالحهم على ترك الربا فنقضوا العهد».

القول فى أحكام المساجد

- و كيف كان فقد قيل و إن كنت لم أعرف القائل قبل المصنف المراد به أى الحجاز مكة و المدينة نعم هو محكى عن الفاضل فى جملة من كتبه، و لعل الأولى الرجوع إلى ما يسمى الآن حجازا كما فى المسالك، قال: فىدخل فيه البلدان مع الطائف و ما بينهما، و إنما سمي حجازا لحجزه بين نجد و تهامة بكسر التاء بلد وراء مكة، و قد يطلق على مكة تهامة، و الله العالم.

القول فی أحكام المساجد

- و فی الاجتياز به و الامتیار منه تردد من إطلاق الأمر بالإخراج و من أن المنساق منه منع السكنی، و لعله الأقوی وفاقا لجماعة، بل فی المسالك هو الأشهر، اقتصارا فيما خالف الأصل على المتیقن من غیر فرق بین إذن الإمام علیه السلام و عدمه، كما عن الشيخ التصريح به خلافا للمحکی عن الفاضل فشرط الإذن و مرجعه إلى المنع و لم أجد دلیلا له، كما أنى لم أجد دلیلا لما ذكره المصنف من أن من أجازہ حده بثلاثة أيام و إن كان ظاهر المصنف اتفاق القائلین بذلك إلا أنى لم أتحققه، فإن كان على وجه يكون إجماعا فذلك،

القول في أحكام المساجد

- و إلا كان المتجه عدم التحديد، على أن ظاهر المنتهى إقامة الثلاثة في خصوص المكان لا مجموع الحجاز، و سواحل بحر الحجاز بل و جزائره التي هي من الحجاز بحكم بلدانه، أما ركوب بحره فلا يمنع من الإقامة فيه فضلا عن المرور به لو قلنا بالمنع منه في البر.

القول فى أحكام المساجد

- و كذا لا يسكنون أيضا فى جزيرة العرب بلا خلاف أجده فيه و لكن قيل المراد بها مكة و المدينة و اليمن و مخاليفها و قد سمعت ما فى المنتهى من أن المراد بها فى النصوص المزبورة الحجاز، و نحوه عن المبسوط و التذكرة، و حينئذ يتحد المراد بهما و قيل هى من عدن إلى ريف عبادان طولاً، و من تهامة و ما والاها إلى أطراف الشام عرضاً و فى المسالك هو الأشهر بين أهل اللغة و عليه العمل،

القول في أحكام المساجد

- و لعله يرجع إليه ما عن الأصمعي و أبي عبيدة من أنها عبارة عن ما بين عدن إلى ريف العراق طولاً، و من جدة و السواحل إلى أطراف الشام عرضاً، و ربما قيل إنها من ريف أبي موسى إلى اليمن طولاً، و من رمل تبريز إلى منقطع السماوة عرضاً،

القول فى أحكام المساجد

- و لكن قد يقال إن مرادهم مجرد تفسيرها، و إلا فالسيرة على عدم منعهم من جميع ذلك، و على كل حال فقد قيل إنما سميت جزيرة العرب لأن بحر الهند و هو بحر الحبشة و بحر فارس و الفرات أحاطت بها، و إنما نسبت إلى العرب لأنها منزلهم و مسكنهم و معدنهم، و عدن بفتح الدال بلد باليمن و الريف الأرض التى فيها زرع و خصب، و الجمع أرياف، و عبادان بفتح العين و تشديد الباء الموحدة جزيرة يحيط بها شعبتان من دجلة و الفرات و المخاليف الكور، و أحدها مخلاف، و فى الصحاح و المخلاف أيضا لأهل اليمن واحد المخاليف، و هى كورها، و لكل مخلاف منهما اسم يعرف به، و فيه أيضا الكورة المدينة و الصقع، و الجمع كور، و الله العالم.

القول في أحكام المساجد

- التوبة : ٢٨

- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَ إِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

القول فى أحكام المساجد

- أبواب الأستار و بيان أقسام النجاسات و أحكامها
- باب ١ - أستار الكفار و بيان نجاستهم و حكم ما لاقوه
- الآيات:
- المائدة: وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ
- التوبة: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا
- و قال تعالى: فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ

القول فى أحكام المساجد

- التفسير ربما يستدل بالآية الأولى على طهارة أهل الكتاب و حل ذبائهم.
- وَ رُوِيَ عَنِ الصَّادِقِ ع أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْحُبُوبِ وَ مَا لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّذْكِةِ
- و قيل المعنى أن طعامهم من حيث إنه طعامهم ليس حراما عليكم فلا ينافى تحريمه من جهة كونه مغصوبا أو نجسا أو غير مذكى و سيأتى تمام القول فيه.

القول في أحكام المساجد

- و أما الآية الثانية فأكثر علمائنا على أن المراد بالمشركين ما يعم عباد الأصنام و غيرهم من اليهود و النصارى فإنهم مشركون أيضا لقوله تعالى وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ

القول فى أحكام المساجد

- و النجس بالتحريك مصدر و وقوع المصدر خبرا عن ذى جثة إما بتقدير مضاف أو بتأويله بالمشتق أو هو باق على المصدرية من غير إضمار طلبا للمبالغة و الحصر للمبالغة و القصر إضافى من قصر الموصوف على الصفة نحو إنما زيد شاعر و هو قصر قلب أى ليس المشركون طاهرين كما يعتقدون بل هم نجس.

القول فی أحكام المساجد

- و اختلف المفسرون فی المراد بالنجس هنا فالذی علیه علماءنا هو أن المراد به النجاسة الشرعية و أن أعيانهم نجسة كالكلاب و الخنازير و هو المنقول عن ابن عباس

القول فی أحكام المساجد

- و قيل المراد خبث باطنهم و سوء اعتقادهم و قيل نجاستهم لأنهم لا يتطهرون من الجنابة و لا يجتنبون النجاسات.

القول فی أحكام المساجد

- و قد أطبق علماءنا علی نجاسة من عدا اليهود و النصارى من أصناف الكفار و قال أكثرهم بنجاسة هذين الصنفين أيضا و المخالف فی ذلك ابن الجنید و ابن أبی عقیل و المفید فی المسائل الغریة.

القول في أحكام المساجد

- و اختلف في المراد بقوله تعالى فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَقِيلَ الْمُرَادُ مَنْعُهُمْ مِنَ الْحُجِّ وَ قِيلَ مَنْعُهُمْ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ وَ قِيلَ مَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خَاصَّةً
- وَ أَصْحَابُنَا عَلَى مَنْعِهِمْ مِنْ دُخُولِهِ وَ دُخُولِ كُلِّ مَسْجِدٍ وَ إِنْ لَمْ تَتَّعَدْ نَجَاسَتَهُمْ إِلَيْهِ

القول في أحكام المساجد

- و المراد بعامهم سنة تسع من الهجرة و هي السنة التي بعث النبي ص فيها أمير المؤمنين ع لأخذ سورة براءة من أبي بكر و قراءتها على أهل الموسم فقرأها عليهم.
- و في الثالثة فسر الرجس أيضا بالنجس و لعل النجاسة المعنوية هنا أظهر

القول في أحكام المساجد

- و عن علي ص أنه قال لتمنعن مساجدكم يهودكم و نصاراكم و صبيانكم و مجانينكم أو ليمسخنكم الله قردة و خنازير ركعا و سجدا
- و قد قال الله عز و جل إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ و النجس بإجماع لا يجب إدخاله المسجد و قد منع الجنب المسلم منه و المسلم ليس بنجس و إن كان جنبا

القول في أحكام المساجد

● فصل

● و قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ
 ● عَامِهِمْ هَذَا. أمر المؤمنين بمنع الكفار من مقاربة المسجد الحرام
 لطواف وغيره و قيل إنهم منعوا من الحج فأما دخولهم للتجارة فلم
 يمنعوا منه يبين ذلك قوله وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ
 فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ.

القول فى أحكام المساجد

- و قوله بَعْدَ عَامِهِمْ هذا هى سنة تسع من الهجرة التى تبدأ فيها براءة المشركين.

القول فى أحكام المساجد

- و ظاهر الآفة أن الكفار أنجاس لا يمكنون من دخول مسجد و قال عمر بن عبد العزيز و لا يجوز أن يدخل المسجد أحد من اليهود و النصارى و غيرهم من الكفار و نحن نذهب إليه.

القول فى أحكام المساجد

- و إنما قال إن شاء لأن منهم من لم يبلغ الموعود بأن يموت قبله و قيل إنما ذكره لتقطع الآمال إلى الله كما قال لتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
- و قوله ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين نادى رسول الله ص أن لا يحج مشرك بعد العام فإن دخل مسجدا منهم داخل كان على المسلمين أن يمنعوه فإن أدخل إلى حاكم المسجد الذى يحكم فيه فلا يقعد مطمئنا فيه بل ينبغى أن يكون خائفا من الإخراج على وجه الطرد.

القول في أحكام المساجد

- ٢- نوادر الراوندي، بإسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه ع قال قال رسول الله ص جنبوا مساجدكم مجانينكم و صبيانكم - و رفع أصواتكم إلا بذكر الله تعالى - و بيعكم و شراءكم و سلاحكم - و جمروها في كل سبعة أيام و ضعوا المطاهر على أبوابها.
- و بهذا الإسناد قال قال رسول الله ص ليمنعن أحدكم مساجدكم يهودكم و نصاراكم و صبيانكم - أو ليمسحن الله تعالى قرده و خنازير ركعا سجدا.
- بيان: لا خلاف في كراهة تمكين المجانين و الصبيان لدخول المساجد و ربما يقيد الصبي بمن لا يوثق به أما من علم منه ما يقتضى الوثوق به لمحافظة على التنزه من النجاسات و أداء الصلوات فإنه لا يكره تمكينه بل يستحب تمرينه و لا بأس به

القول فى أحكام المساجد

- فقد أورد ابن الأثير فى تاريخه اسم ثلاثة عشر وفداً كان قد حضر مسجد النبى فى المدينة ابان السنة العاشرة للهجرة، كان آخرها وفد «نخع»، وهى قبيلة يمانية جاءت النبى فى النصف من محرم للعام الحادى عشر للهجرة «١».
- و بالطبع كان من بين الوفود بعض الأفراد الذين أعلنوا اسلامهم من قبل، و قد حضروا لتجديد البيعة مع النبى و التعبير عن مساندة قبائلهم و دعمها له صلى الله عليه و آله و سلم. كان أهم وفد جاء النبى فى السنة العاشرة للهجرة و الذى تعرض له الفريقان هو وفد «نصارى نجران» الذى كان يضم ستين شخصاً من جهابذة علماء المسيح.

القول فى أحكام المساجد

- لقد دخلوا مسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم، و حين حان وقت صلاتهم استأذنوا النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى أن يأتوا بصلاتهم فيه، ثم جلسوا للحوار مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم الذى دعاهم للاسلام. و بعد جدال طويل يصرح الوفد بعدم اقتناعه مقترحا المباحلة. فأجابهم صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك، و الآية «فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَ نِسَائِنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ نِسَائِنَا وَ نِسَاءَكُمْ وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَلَى الْكَافِرِينَ» «٢» أشارت لهذه الواقعة التى وردت مفصلة فى المصادر التاريخية «٣».

القول في أحكام المساجد

- ١- حضور يهوديين لمسجد النبي على عهد أبي بكر، و طلبه من على عليه السلام في أن يحاورهم و يجيب على أسئلتهم «١».
- ٢- قدوم عالم يهودي لمسجد النبي طالباً من على عليه السلام الإجابة على أسئلته «٢».

القول فى أحكام المساجد

- ٣- سؤال اليهودى لعمر حين كان جالساً و أصحابه حوله: من أعلمكم بكتاب الله و سنة نبيه؟ و ارشاده لعلى عليه السلام من قبل عمر، و المناظرة التى تدور بينهما «٣».
- ٤- سؤال الوفد النصرانى - الذى كان يتزعمه الراهب بعد قدومه من الروم الى المدينة، و حضوره فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم - لأبى بكر على أنه خليفة المسلمين و هدايته الوفد لعلى عليه السلام و الإجابة على أسئلتهم و استفساراتهم «٤».

القول فى أحكام المساجد

- ٥- قدوم وفد نصارى نجران مع أسقفهم فى عهد خلافة عمر لدفع الجزية و المناظرة، ثم إرشادهم لعلى عليه السلام الذى أجاب على أسئلتهم «٥».
- و هذا ما تكرر حدوثه ابان خلافة على عليه السلام. فقد قال الشيخ المفيد:
- «أتى رأس اليهود إلى على بن أبى طالب عند انصرافه من وقعة النهروان و هو جالس فى مسجد الكوفة ...» «٦».

القول في أحكام المساجد

- ٢- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَسِّنِ الْمِيثَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مَنْصُورِ الْمُتَطَبِّبِ فَقَالَ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي قَالَ كُنْتُ أَنَا وَابْنُ أَبِي الْعُوجَاءِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُقَفَّعِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ تَرَوْنَ هَذَا الْخَلْقَ وَ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى مَوْضِعِ الطَّوَافِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ أَوْجِبُ لَهُ اسْمَ الْإِنْسَانِيَّةِ إِلَّا ذَلِكَ الشَّيْخُ الْجَالِسُ يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَ فَاَمَّا الْبَاقُونَ فَرَعَاعٌ وَبَهَائِمٌ

القول في أحكام المساجد

- فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَكَيْفَ أَوْجَبْتَ هَذَا الْأِسْمَ لِهَذَا الشَّيْخِ دُونَ هَؤُلَاءِ قَالَ لَأَنِّي رَأَيْتُ عِنْدَهُ مَا لَمْ أَرَهُ عِنْدَهُمْ فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ لَأُبَدَّ مِنْ اخْتِبَارِ مَا قُلْتَ فِيهِ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْمُقَفَّعِ لَأَتَفَعَلَ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْكَ مَا فِي يَدِكَ فَقَالَ لَيْسَ ذَا رَأْيِكَ وَ لَكِنْ تَخَافُ أَنْ يَضْعُفَ رَأْيُكَ عِنْدِي فِي إِحْلَالِكِ إِيَّاهُ الْمَحَلَّ الَّذِي وَصَفْتَ فَقَالَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ أَمَّا إِذَا تَوَهَّمْتَ عَلَيَّ هَذَا فَقُمْ إِلَيْهِ وَ تَحَفَّظْ مَا اسْتَطَعْتَ مِنَ الزَّلِّ وَ لَأَتَشِيَّ عِنَانِكَ إِلَيَّ اسْتِرْسَالٍ فَيُسَلِّمَكَ إِلَى عِقَالٍ وَ سَمَهُ مَا لَكَ أَوْ عَلَيْكَ قَالَ فَقَامَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَ بَقِيَتْ أَنَا وَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ

القول في أحكام المساجد

• أبواب احتجاجات أمير المؤمنين صلوات الله عليه و ما صدر عنه من جوامع العلوم

• باب ١ - احتجاجه صلوات الله عليه على اليهود في أنواع كثيرة من العلوم و مسائل شتى

١- ل، [إلخصال] على بن أحمد بن موسى عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان عن بكر بن عبد الله بن حبيب عن عبد الرحيم بن علي بن سعيد الجيلي الصيدنابي و عبد الله بن الصلت و اللفظ له عن الحسن بن نصر الخزاز عن عمرو بن طلحة عن أسباط بن نصر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن عبد الله بن عباس قال قدم يهوديان أخوان من رؤساء اليهود إلى المدينة فقالا يا قوم إن نبيا حدثنا عنه أنه قد ظهر بتهمته نبي يسفه أحلام اليهود و يطعن في دينهم و نحن نخاف أن يزيلنا عما كان عليه آباؤنا فايكم هذا النبي...

القول فى أحكام المساجد

• فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ إِنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ص قَدْ قُبِضَ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَأَيُّكُمْ وَصِيُّهُ فَمَا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيًّا إِلَى قَوْمِ آلِ وَلِهِ وَصِيًّا يُؤَدِّي عَنْهُ مِنْ بَعْدِهِ وَيَحْكِي عَنْهُ مَا أَمَرَهُ رَبُّهُ فَأَوْمَأَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا هَذَا وَصِيُّهُ فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ إِنَّا نُلْقِي عَلَيْكَ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا يُلْقَى عَلَى الْأَوْصِيَاءِ وَنَسْأَلُكَ عَمَّا تَسْأَلُ الْأَوْصِيَاءُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ الْقِيَا مَا شِئْتُمَا أَخْبِرْكُمْمَا بِجَوَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ...

القول في أحكام المساجد

- قَالَ فَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَرُدُّ جَوَابًا وَ تَخَوَّفْنَا أَنْ يَرْتَدَّ الْقَوْمُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَاتَيْتُ مَنْزِلَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع فَقُلْتُ لَهُ يَا عَلِيُّ إِنَّ رُؤْسَاءَ الْيَهُودِ قَدْ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَالْقَوَا عَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ مَسَائِلَ فَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَرُدُّ جَوَابًا فَتَبَسَّمَ عَلِيُّ ع ضَاحِكًا ثُمَّ قَالَ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي وَعَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ص بِهِ فَأَقْبَلَ يَمْشِي أَمَامِي وَ مَا أَخْطَأْتُ مَشِيَّتَهُ مِنْ مَشِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ص شَيْئًا حَتَّى قَعَدَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَقْعُدُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ص ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْيَهُودِيِّينَ فَقَالَ ع يَا يَهُودِيَّانِ ادْنُوا مِنِّي وَ أَلْقِيَا عَلَيَّ مَا أَلْقَيْتُمَاهُ عَلَى الشَّيْخِ ...

القول في أحكام المساجد

- ٤- ن، [عيون أخبار الرضا عليه السلام] ل، [الخصال] أبي عن سعد عن ابن أبي الخطاب عن الحكم بن مسكين الثقفي عن صالح بن عقبة عن جعفر بن محمد ع قال لما هلك أبو بكر واستخلف عمر رجع عمر إلى المسجد فقعده فدخل عليه رجل فقال يا أمير المؤمنين إني رجل من اليهود وأنا علامتهم وقد أردت أن أسألك عن مسائل إن أجبتني فيها أسلمت قال ما هي قال ثلاث و ثلاث و واحدة فإن شئت سألتك و إن كان في القوم أحد أعلم منك أرشدني إليه قال عليك بذلك الشاب يعني علي بن أبي طالب ع فأتى علياً فسأله فقال له...

القول في أحكام المساجد

- ١٠ - ك، [إكمال الدين] مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ جُوَيْنٍ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ قَالَ شَهِدْنَا الصَّلَاةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ اجْتَمَعْنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَبَايَعْنَاهُ وَاقْمْنَا أَيَّامًا نَخْتَلِفُ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَيْهِ حَتَّى سَمَّوَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَبَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَهُ يَوْمًا إِذْ جَاءَ يَهُودِيٌّ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ وُلْدِ هَارُونَ أَخِي مُوسَى ع حَتَّى وَقَفَ عَلَى عُمَرَ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّكُمْ أَعْلَمُ بِعِلْمِ نَبِيِّكُمْ وَكِتَابِ رَبِّكُمْ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَمَّا أُرِيدُ فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ أكَذَلِكَ أَنْتَ يَا عَلِيُّ ع قَالَ ع نَعَمْ سَلْ عَمَّا تُرِيدُ

القول في أحكام المساجد

● باب ٣ - احتجاجاته صلوات الله عليه على النصارى

● ١ - ج، [الإحتجاج] روى أنه ^{عنه} وفد^{٢٦} وفد^{٢٦} من بلاد الروم إلى المدينة على عهد أبي بكر و فيهم راهب^{٢٦} من رهبان النصارى فأتى مسجداً رسول الله ص و معه ^{٢٦}بختى موقر^{٢٦} ذهباً و فضةً و كان أبو بكر حاضراً و عنده جماعة من المهاجرين و الأنصار فدخل عليهم و حيّاهم و رحّب بهم و تصفح وجوههم ثم قال أيكم خليفة رسول الله ص نبيكم و أمين دينكم فأومئ إلى أبي بكر فأقبل عليه بوجهه ثم قال أيها الشيخ ما اسمك قال اسمي عتيق

القول في أحكام المساجد

• قَالَ ثُمَّ مَاذَا قَالَ صَدِيقٌ قَالَ مَا أَعْرِفُ لِنَفْسِي إِسْمًا غَيْرَهُ قَالَ لَسْتُ بِصَاحِبِي فَقَالَ لَهُ وَمَا حَاجَتِكَ قَالَ أَنَا مِنْ بِلَادِ الرُّومِ حَيْثُ مِنْهَا بِيخْتِي مُوقِرًا ذَهَبًا وَفِضَّةً لِأَسْأَلَ أَمِينَ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَنْ مَسْأَلَةٍ إِنْ أَجَابَنِي عَنْهَا أَسَلْتُ وَبِمَا أَمَرَنِي أَطَعْتُ وَهَذَا الْمَالُ بَيْنَكُمْ فَرَقْتُ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا رَجَعْتُ إِلَى الْوَرَاءِ بِمَا مَعِيَ وَلَمْ أُسَلِّمْ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ فَقَالَ الرَّاهِبُ وَاللَّهِ لَا أُفْتَحُ الْكَلَامَ مَا لَمْ تَوْمِنِي مِنْ سَطْوَتِكَ وَسَطْوَةِ أَصْحَابِكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَنْتَ آمِنٌ وَلَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسْ قَلِّ مَا شِئْتَ فَقَالَ الرَّاهِبُ أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ لَيْسَ لِلَّهِ وَلَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَلَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ فَارْتَعْشَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يُحِرْ جَوَابًا فَلَمَّا كَانَ يَعْدُ هُنَيْئَةً قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ اتَّنِي بِأَبِي حَفْصٍ فَجَاءَ بِهِ فَجَلَسَ عِنْدَهُ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا الرَّاهِبُ اسْأَلْهُ فَاقْبَلِ الرَّاهِبُ بَوَجْهَهُ إِلَى عَمْرٍو وَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يُحِرْ جَوَابًا ثُمَّ أَتَى بَعْثَمَانَ فَجَرَى بَيْنَ الرَّاهِبِ وَبَيْنَ عَثْمَانَ مَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو فَلَمْ يُحِرْ جَوَابًا فَقَالَ الرَّاهِبُ أَشِيَاخُ كِرَامٍ ذَوُو رِتَاجٍ لِإِسْلَامٍ ثُمَّ نَهَضَ لِيُخْرَجَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا عَدُوَّ اللَّهِ لَوْ لَا الْعَهْدُ لَخَضَبْتَ الْأَرْضَ بِدَمِكَ

القول في أحكام المساجد

- فَقَامَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَآتَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ع وَهُوَ جَالِسٌ فِي صَحْنِ دَارِهِ مَعَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ع وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَامَ عَلِيٌّ ع فَخَرَجَ وَمَعَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ع حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ عَلِيًّا ع كَبَّرُوا اللَّهَ وَحَمَدُوا اللَّهَ وَقَامُوا إِلَيْهِ بِأَجْمَعِهِمْ فَدَخَلَ عَلِيٌّ ع وَجَلَسَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ أَيُّهَا الرَّاهِبُ سَأَلْتُكَ فَإِنَّهُ صَاحِبُكَ وَبُعَيْتُكَ فَأَقْبَلَ الرَّاهِبُ بِوَجْهِهِ إِلَى عَلِيٍّ ع

القول في أحكام المساجد

- ثُمَّ قَالَ يَا فَتَى مَا اسْمُكَ فَقَالَ اسْمِي عِنْدَ الْيَهُودِ إِيْلِيَا وَ عِنْدَ النَّصَارَى إِيْلِيَا وَ عِنْدَ وَالِدِي عَلِيٌّ وَ عِنْدَ أُمِّي حَيْدَرَةٌ فَقَالَ مَا مَحَلُّكَ مِنْ نَبِيِّكُمْ قَالَ أَخِي وَ صِهْرِي وَ ابْنُ عَمِّي قَالَ الرَّاهِبُ أَنْتَ صَاحِبِي وَ رَبُّ عَيْسَى أَخْبَرَنِي عَنْ شَيْءٍ لَيْسَ لِلَّهِ وَ لَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ لَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ

القول في أحكام المساجد

- قَالَ عَلِيُّ ع^{عليه السلام} عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ أُمَّا قَوْلُكَ مَا لَيْسَ لِلَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدٌ لَيْسَ لَهُ صَاحِبَةٌ وَلَا وُلْدٌ وَأُمَّا قَوْلُكَ وَلَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ظُلْمٌ لِأَحَدٍ وَأُمَّا قَوْلُكَ لَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ لَا يَعْلَمُ لَهُ شَرِيكًا فِي الْمُلْكِ فَقَامَ الرَّاهِبُ وَقَطَعَ زُنَّارَهُ وَأَخَذَ رَأْسَهُ وَقَبَّلَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ

القول في أحكام المساجد

• وَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَ أَشْهَدُ أَنَّكَ الْخَلِيفَةُ وَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَ مَعْدِنُ الدِّينِ وَ الْحِكْمَةِ وَ مَنْبَعُ عَيْنِ الْحُجَّةِ لَقَدْ قَرَأْتُ اسْمَكَ فِي التَّوْرَةِ إِلِيَا وَ فِي الْإِنْجِيلِ إِيْلِيَا وَ فِي الْقُرْآنِ عَلِيًّا وَ فِي الْكُتُبِ السَّالِفَةِ حَيْدَرَةٌ وَ وَجَدْتُكَ بَعْدَ النَّبِيِّ ص وَصِيًّا وَ لِلْإِمَارَةِ وَلِيًّا وَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهَذَا الْمَجْلِسِ مِنْ غَيْرِكَ فَأَخْبِرْنِي مَا شَأْنُكَ وَ شَأْنُ الْقَوْمِ فَأَجَابَهُ بِشَيْءٍ فَقَامَ الرَّاهِبُ وَ سَلَّمَ الْمَالَ إِلَيْهِ بِأَجْمَعِهِ فَمَا بَرِحَ عَلِيُّ ع مِنْ مَكَانِهِ حَتَّى فَرَّقَهُ فِي مَسَاكِينِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ مَحَاوِيَجِهِمْ وَ أَنْصَرَفَ الرَّاهِبُ إِلَى قَوْمِهِ مُسْلِمًا

القول فى أحكام المساجد

- مسألة ٩ لا يجوز دخول الكفار المسجد الحرام بلا إشكال سواء كانوا من أهل الذمة أم لا، و لا سائر المساجد إذا كان فى دخولهم هتك، بل مطلقا على الأحوط* لو لم يكن الأقوى، و ليس للمسلمين إذنهم فيه، و لو أذنوا لم يصح.

- * الإحتياط مستحب هنا و لم يكن الأقوى.